الأمم المتحدة

A/59/206

الجمعية العامة

Distr.: General
4 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٣٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

* A/59/150.

150904 080904 04-44979 (A)

أعد هذا التقرير بناء على الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم تقرير شامل عن تنفيذ ذلك القرار إلى دورتها التاسعة والخمسين. ويبرز التقرير التدابير والإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واستجابة المجتمع الدولي والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. وقد أحرزت البلدان الأفريقية قدرا كبيرا من التقدم في وضع أطر للسياسات العامة القطاعية وفي تنفيذ برامج ومشاريع محددة وفي تخصيص اعتمادات مالية لمجموعة مختارة من الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة. وفي الوقت ذاته، قام المجتمع الدولي باتخاذ سلسلة من الإجراءات على الصعيد الدولي التي قد تفيد في تنفيذ هذه الشراكة الجديدة أو اقترح

اتخاذها، بينما تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم لمجموعة واسعة متنوعة من القضايا. ومع تقدم تنفيذ الشراكة الجديدة، بات من اللازم بناء شراكة قوية تعمق فيها البلدان الأفريقية التزامها بأولويات الشراكة الجديدة بينما يتخذ شركاؤها الإنمائيون مجموعة من التدابير الحسنة التوجيه من أجل تعزيز العمل على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٢	٤
ثانيا -	الإجراءات المتخذة من البلدان والمنظمات الأفريقية	٣-٣٢	٤
ثالثا -	استجابة المجتمع الدولي	٣٣-٥٠	١٥
رابعا -	الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة	٥١-٦٥	٢٤
خامسا -	الاستنتاجات والتوصيات	٦٦-٦٨	٣١
المرفق			٣٣
الجدول ١ -	أهداف الإنفاق على أولويات قطاعية مختارة من أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا		٣٣
الجدول ٢ -	تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية وخدمة الديون لأفريقيا		٣٤

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٥٨ المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا شاملا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ – ويبرز التقرير إجراءات وتدابير السياسات العامة التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واستجابة المجتمع الدولي والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. وقد ورد في مختلف أجزاء التقرير بيان بالأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني على السواء في دعم الشراكة الجديدة. وقد استفاد التقرير من المعلومات والبيانات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا – الإجراءات المتخذة من البلدان والمنظمات الأفريقية

٣ – من السمات المميزة للشراكة الجديدة أنها تجمع بين وضع أطر للسياسات العامة بصدد مسائل محددة وبين تنفيذ البرامج والمشاريع في مجالات الأولويات القطاعية. وقد شهدت السنة الماضية تقدما في وضع أطر السياسات القطاعية وفي تنفيذ برامج ومشاريع محددة وفي تحديد أهداف الإنفاق على الأولويات القطاعية المختارة للشراكة الجديدة. وبالرغم من أنه لا يمكن أن يُعزى الاتجاه صوب تحديد أهداف للإنفاق في قطاعات محددة إلى إقرار الشراكة الجديدة كسبب وحيد، فهو اتجاه سابق على إنشاء الشراكة، فإن هذا الاتجاه استمد قوة دفع جديدة من إقرارها وامتد ليشمل العديد من مجالات أولوياتها (انظر الجدول ١ في المرفق). كما يتسم تحديد الأهداف بالأهمية من جانب آخر: فهو يدلل على أن البلدان الأفريقية عازمة على أن تحقق تدريجيا ترابطا في السياسات العامة المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة بتوفيق أنماط النفقات المرصودة في الميزانيات مع أولويات هذه الشراكة.

الهياكل الأساسية

٤ – أقرت لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لرؤساء الدول والحكومات قائمة تتضمن ٢٠ مشروعا ذا أولوية قصوى في إطار خطة العمل القصيرة الأجل في مجال تنمية الهياكل الأساسية. وهذه المشاريع مستمدة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ستتولى تنفيذها. وتشمل هذه المشاريع، التي هي في المقام الأول ذات نطاق دون إقليمي، دراسات التيسير، والمشاريع الاستثمارية (في مجالات الطاقة والنقل والمياه

والصرف الصحي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات)، ومشاريع بناء القدرات. ويعكس وضع المشاريع التي ترتبط ببناء القدرات الاعتراف بأن الافتقار إلى القدرات التقنية يعتبر من المعوقات الرئيسية لإنشاء الهياكل الأساسية في المنطقة وصيانتها. وقدرت التكلفة الإجمالية للمشاريع المحددة في إطار الخطة بمبلغ ٨,١٢ بلايين دولار، وسوف يتكفل القطاع الخاص بتمويل نصف تكاليف المشاريع الاستثمارية[1]. ولا يشمل هذا التقدير تكلفة الأنشطة التي ستنفذ في الإطار المتوسط والطويل الأجل لتنمية الهياكل الأساسية.

٥ - كذلك استفاد قطاع النقل، ولا سيما مشاريع الطرق والسكك الحديدية، من الدعم المالي المقدم من مصرف التنمية الأفريقي الذي أقر تمويل عدد من مشاريع الطرق والسكك الحديدية في غرب أفريقيا. ويشكل تمويل تلك المشاريع جانبا من الدعم الإنمائي المالي والمؤسسي والبرنامجي الأوسع نطاقا الذي يقدمه المصرف من أجل تنمية الهياكل الأساسية والجوانب الأخرى للشراكة الجديدة. ففي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، مول المصرف ثمانية مشاريع وأربع دراسات في إطار خطة العمل القصيرة الأجل التي تتسم بأولوية عليا بتكلفة إجمالية قدرها ٣٧٢,٥ مليون دولار. ويجري في الوقت الراهن إعداد تسعة مشاريع استثمارية وثلاثة مشاريع لبناء القدرات وخمس دراسات لتمويلها من مجموعة مصرف التنمية الأفريقي بتكلفة تقدر بحوالي ٥٨٠ مليون دولار.

٦ - واستفاد قطاع الطاقة إلى حد كبير من تمويل المشاريع من المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي وكذلك مؤسسة التنمية الصناعية لجنوب أفريقيا. ووافق مصرف التنمية الأفريقي على تمويل مشاريع للطاقة من قبيل ربط شبكات الكهرباء فيما بين نيجيريا وتوغو وبنن؛ وربط شبكات الكهرباء فيما بين الجزائر والمغرب وإسبانيا؛ ودراسة ربط شبكات الكهرباء بين بلدان البحيرات النيلية ودراسة ربط شبكات الكهرباء بين البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأقر مصرف التنمية للجنوب الأفريقي تمويل بعض المشاريع المتصلة بالطاقة في بلدان شتى في الجنوب الأفريقي، ومن بينها إقامة خط يربط شبكات الكهرباء في جمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وينظر في تمويل بعضها الآخر. وتلقى مشروعان كبيران من مشاريع الطاقة الكهربائية في الجنوب الأفريقي تمويلا خارجيا، ولا سيما من البنك الدولي، وهما مشروع مجمع الطاقة الكهربائية للجنوب الأفريقي ومشروع الغاز للجنوب الأفريقي.

٧ - كما تم إحراز تقدم في قطاع المياه والصرف الصحي. حيث بدأ العمل في تنفيذ عدد من المبادرات في مؤتمر عموم أفريقيا للتنفيذ والشراكة بشأن المياه الذي عقد في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في أديس أبابا تحت رعاية المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. وكان من أبرزها مبادرة مصرف التنمية الأفريقي لتوفير المياه والصرف الصحي في الريف، ومبادرة مرفق المياه الأفريقي الذي سيتولى استضافته مصرف التنمية الأفريقي بينما سيخضع توجيه سياسته للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، والمبادرة الأوروبية لتوفير المياه لأفريقيا التي تتكون من شقين، هما: توفير المياه والصرف الصحي والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وفي إطار هذه المبادرة الأخيرة، اختيرت للتطوير أربعة مشاريع رائدة من مشاريع أحواض الأنهار، يمثل كل منها إحدى المناطق دون الإقليمية، وهي حوض النيجر وفولتا لغرب أفريقيا، وحوض تشاد لوسط أفريقيا، وحوض فيكتوريا في شرق أفريقيا وحوض أورانج/سينكو للجنوب الأفريقي. وتمت تلبية احتياجات شمال أفريقيا في سياق المبادرة المتوسطية الأوروبية للمياه.

٨ - ومن العناصر الهامة لبرنامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للشراكة الجديدة مشروع المدارس الإلكترونية للشراكة الجديدة الذي يرمي إلى إقامة مجتمع مستدام قائم على المعلومات في أفريقيا بإدخال مهارات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في عدد كبير من المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا. وترمي الخطة إلى تحويل نحو ٦٠٠ ٠٠٠ مدرسة أفريقية إلى مدارس إلكترونية تحت رعاية الشراكة الجديدة. ويجري العمل على إعداد برنامج لعرض المقصود من المدارس الإلكترونية وسيبدأ تنفيذه قريبا، وسيطبق بداية على ست مدارس في ١٥ بلدا وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وغابون، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ومالي، وموزامبيق، ونيجيريا، وستغطي المدارس الست التي ستُشرك في المشروع الرائد نطاقا واسعا يتدرج من المناطق الريفية إلى المناطق شبه الحضرية إلى المناطق الحضرية.

الصحة

٩ - أقر الاتحاد الأفريقي في مابوتو في تموز/يوليه ٢٠٠٣ استراتيجية صحية مستكملة للشراكة الجديدة. واستراتيجية القطاع الصحي هي عبارة عن برنامج متوسط الأجل يتبع نهجا متكاملا شاملا للتصدي لعبء الأمراض في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ثمة إدراك بأن من المهم وضع مجموعة مناسبة من البرامج المبدئية التي ستساعد في إرساء الأساس في الأجل المتوسط. ومن ثم، فإن برنامج العمل المبدئي للاستراتيجية الصحية للشراكة الجديدة يتكون من ستة عناصر أساسية، هي تعزيز الالتزام، والنهوض بالإدارة، وتهيئة ضرب من التعاون بين القطاعات المتعددة؛ وإقامة أنظمة صحية مستدامة وتهيئة ممارسات مستمدة من الأدلة؛ والتوسع في مكافحة الأمراض؛ والحد من المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل وإنجاب الأطفال؛

وتمكين الأفراد من أجل تحسين أحوالهم الصحية؛ وتعبئة موارد مستدامة كافية من أجل قطاع الصحة.

١٠ - وتعترف الاستراتيجيات الصحية العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقا التي تشكل أساس العديد من المشاكل الصحية في القارة وتؤكد مساهمة البرامج الأخرى للشراكة الجديدة في معالجتها. وتشمل هذه العوامل معالجة المسائل المتصلة بالحكم الرشيد وتنمية الهياكل الأساسية والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والإنتاج الزراعي وتطوير التعليم. وتسلم الاستراتيجية بأن قصر الاهتمام على تنظيم برامج لمعالجة الأمراض دون تهيئة الأدوات اللازمة لتوصيل خدماتها لن يؤدي إلى نجاح النظام الصحي.

التعليم

١١ - يواجه التعليم الكثير من التحديات، مما حدا بالشراكة الجديدة، في إطار السعي لمجابهتها، إلى تحديد ثمانية مجالات ذات أولوية، وهي: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم الأساسي وتحسين نوعية التعليم؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم؛ ووضع برامج فعالة للإطعام والتغذية في المدارس؛ وتعزيز برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد للنهوض بالمعلم وكذلك بناء القدرات في القطاع العام؛ وتحسين تعليم الرياضيات والعلوم؛ والمساعدة على إعادة بناء التعليمية في أجواء ما بعد انتهاء الصراعات؛ ودعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تهيئة استجابة تربوية شاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٢ - والتقدم في هذه المجالات متفاوت المراحل، ولتيسير توفير التعليم الأساسي للجميع، يجري التحضير لعقد مؤتمر بشأن برنامج التعليم الأساسي في إطار الشراكة الجديدة من أجل المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسيضع هذا المؤتمر إطارا استراتيجيا للبرامج والمشاريع التعليمية ذات الأولوية وسوف تجري محاكاة هذه العملية في نهاية المطاف في المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا. والمشاورات جارية للتحضير لعقد مؤتمر إقليمي بشأن وضع المساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية في عام ٢٠٠٥ سيجري تقييما للتقدم المحرز في تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المقرر تحقيقه في عام ٢٠٠٥ والعقبات التي تعترض هذا السبيل في أفريقيا. وأُعد تقرير مرحلي عن تثقيف المعلمين من أجل الاستفادة منه في نظامي التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في أفريقيا. وعقد اجتماع بهذا الشأن في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مع مديري المؤسسات المنفذة (جامعة جنوب أفريقيا، والجامعة الافتراضية الأفريقية، ومركز الكمنولث للتعلم، وجامعة نيجيريا المفتوحة

الوطنية) لوضع برنامج عمل. وقدم اقتراح لدعم التعليم في أجواء ما بعد الصراعات في مجموعة مختارة من البلدان المتأثرة ودبر التمويل اللازم لذلك.

البيئة والسياحة

١٣ - شهدت السنة الماضية مجموعة متنوعة واسعة من إجراءات المتابعة لخطة العمل البيئية للشراكة الجديدة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في مابوتو في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وعُقد مؤتمر للشركاء بشأن خطة العمل المذكورة في الجزائر العاصمة، يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للتوعية بخطة العمل وتعبئة الموارد من أجلها. ومن بين أكثر من ٢٥٠ مشروعا من مشاريع خطة العمل، وقع الاختيار على أكثر من ٨٠ مشروعا للعرض أثناء مؤتمر الشركاء.

١٤ - والتزم مرفق البيئة العالمية بتمويل العديد من مشاريع خطة العمل البيئية ومنها المشروع المتوسط المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية المتعلق بوضع خطة العمل البيئية دون الإقليمية للشراكة الجديدة. ويعتبر حفظ الأراضي الرطبة في أفريقيا؛ والوقاية من الأنواع الغازية الغريبة ومكافحتها وإدارتها والمحافظة على الموارد البحرية والساحلية والبيئية وموارد المياه العذبة واستخدامها استخداما مستداما، من بين مجالات الأولوية الثمانية لخطة العمل البيئية للشراكة الجديدة التي تتلقى مشاريعها أيضا دعما ماليا ضخما من مختلف الشركاء من خلال دعم أمانة الشراكة الجديدة. وفي إطار المبادرة المتعلقة بمناطق الأراضي الرطبة، يجري إعداد سجل لهذا النوع من الأراضي في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. وتهدف المبادرة كذلك إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحسين إدارة الأراضي الرطبة على صعيد القواعد الشعبية.

١٥ - وأعدت لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة استراتيجية إقليمية للحد من أخطار الكوارث بالتعاون مع استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وقدمت الاستراتيجية المذكورة إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته العاشرة لاعتمادها، وأقرها الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتهدف الاستراتيجية إلى المساهمة في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بتسهيل دمج الجهود الرامية إلى الحد من الكوارث في الإطارات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية. وقدم عدد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف دعما ماليا لوضع المبادئ التوجيهية للاستراتيجية والبرنامج التدريبي للحد من أخطار الكوارث.

١٦ - وقام وزراء السياحة الأفارقة باعتماد خطة عمل السياحة للشراكة الجديدة في الاجتماع الحادي والأربعين للجنة أفريقيا التابعة لمنظمة السياحة العالمية. وأقر الاتحاد الأفريقي خطة العمل في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتؤكد خطة العمل أهمية السياحة باعتبارها القطاع الذي يمكنه أن يساهم في إنعاش القارة اقتصاديا ولا سيما من خلال تنويع الاقتصادات الأفريقية وتحقيق إيرادات القطع الأجنبي. وتركز الخطة على ثمانية مجالات أولوية وهي: تهيئة بيئة تنظيمية مواتية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وتشجيع التسويق السياحي؛ وتعزيز أعمال البحث والتطوير؛ وتنشيط الاستثمار في الهياكل الأساسية والمنتجات السياحية؛ وتعزيز الموارد البشرية وضمان الجودة؛ ووضع واعتماد مدونة لقواعد السلوك وقواعد أخلاقية للسياحة؛ وتعبئة الموارد المالية.

الزراعة

١٧ - تسارعت عجلة تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، الذي يمثل محور جدول أعمال الشراكة الجديدة، على جبهات عدة في مجال السياسات العامة وعلى الصعيد المؤسسي. ولم تقتصر الحكومات الأفريقية على الشروع في مواءمة برامجها الغذائية والزراعية مع هذا البرنامج فحسب، بل أشار نفر منها كذلك إلى أنها حققت أو هي بسبيلها إلى تحقيق هدف تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من موارد الميزانية الوطنية للزراعة في غضون خمس سنوات حسب المتفق عليه في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتعد أمانة الشراكة الجديدة بدعم من عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف آلية تتبع لمساعدة البلدان على تتبع وتقييم نفقاتها والاعتمادات المرصودة في ميزانياتها لقطاع الزراعة.

١٨ - ولتعميق عملية التملك الوطني لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، أقر وزراء الزراعة الأفارقة إنشاء مراكز تنسيق تابعة للبرنامج المذكور على الصعيد الوطني لتوفير قوة دفع إضافية لتنفيذه. ومن المتوخى أيضا أن يعمل كبار مقرري السياسات من مستوى الأمناء العامين لوزارات الزراعة على تشكيل مجالس استشارية على الصعيد دون الإقليمي لتسهيل تنفيذ مشاريع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتلقى تسعة وأربعون بلدا أفريقيا دعما ماليا لوضع برامج استثمار وطنية متوسطة الأجل. وستشارك أمانة الشراكة الجديدة في بعض العمليات الوطنية التي ستؤدي إلى صياغة برامج الاستثمار تلك وإعداد عروض موجزة للمشاريع الاستثمارية. كما سهلت أمانة الشراكة الجديدة إجراء استعراض شامل على نطاق القارة لأنظمة الاحتياطيات الغذائية بهدف تقييم مدى تنوع أنظمة الاحتياطيات الغذائية المتاحة والتجارب المستفادة في إدارتها.

١٩ - ويعد تعزيز أعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي من بين الأولويات الرئيسية لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وحصل المعهد الدولي لبحوث الماشية من خلال دعم الشراكة الجديدة، على منحة قدرها ٣٠ مليون دولار كندي من وكالة التنمية الدولية الكندية. وسوف يستخدم جانب من هذه الأموال في إنشاء ودعم مراكز وشبكات زراعية للتفوق في القارة. وتشارك أمانة الشراكة الجديدة في الوقت الراهن في مشاورات مع أصحاب المصلحة في المنطقة الإقليمية بشأن برنامج الإنتاجية الزراعية المتعدد البلدان الذي يرمي إلى تحقيق خفض مطرد في معدلات الفقر في الريف بتعزيز أنظمة التكنولوجيا الزراعية الأفريقية. ونظرا لإمكانية تعلم الكثير من التجارب الناجحة والفاشلة في مجال الزراعة التي يمكن أن تساعد على تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، عقد في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مؤتمر دولي للسياسات العامة حول التجارب الناجحة في الزراعة الأفريقية. وحدد بيان بريتوريا الصادر عن المؤتمر العمليات والتكنولوجيات والمؤسسات التي تعد ضرورات مسبقة من أجل تكرار التجارب الناجحة في مجال الزراعة والتوسع في تطبيقها.

العلم والتكنولوجيا

٢٠ - يعتبر مجال العلم والتكنولوجيا من المجالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فهو يضطلع بدور خطير في النمو والتنمية في المجال الاقتصادي ويتزايد الاعتراف بأن آفاق العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعتمد إلى حد بعيد على قدرة الأمم على تسخير العلم والتكنولوجيا لمعالجة مجموعة متنوعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ولا يوجد نموذج وحيد لتطوير العلم والتكنولوجيا، ولكن النهج التي أثبتت نجاحها تتضمن ثلاثة عناصر أساسية، وهي: وجود كتلة حرجة من المهارات والقدرات العلمية والتكنولوجية؛ وموارد كافية لتمويل الاستثمار في العلوم الأساسية والتطبيقية؛ ومؤسسات تشجع وتعزز نشر المعارف العلمية والتكنولوجية وتطويعها بالإضافة إلى استحداثها.

٢١ - وجرى التأكيد على أهمية هذه العناصر الثلاثة في الوثائق الختامية للمؤتمر الوزاري الأول المعني بالعلم والتكنولوجيا للشراكة الجديدة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بالتعاون مع وزارة العلم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا. وقد وافق المؤتمر، بالإضافة إلى الإعلان الذي اعتمده، على معالم خطة عمل لتشجيع تطوير العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما يسترشد بها في وضع خطة عمل مترابطة. وحددت معالم تلك الخطة بعض البرامج الرائدة لكي تنفذ في إطارها؛ ووضعت إطارا

للسياسة العامة من أجل إنشاء مراكز للتفوق من أجل وضع سياسة للعلم والتكنولوجيا؛ وأوضحت هيكل إدارة برامج العلم والتكنولوجيا في أفريقيا؛ وأوصت باتخاذ التدابير وإنشاء الآليات اللازمة لتعبئة الموارد من خلال استثمارات القطاعين العام والخاص في مجالي البحث والتطوير، ومن خلال مؤسسات البحوث. والعمل جار على إعداد الخطة المذكورة.

التصنيع

٢٢ - تطورت المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية إلى إطار للسياسة العامة للجهود الرامية إلى تصنيع أفريقيا. وقد اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهذه المبادرة عبارة عن برنامج شامل لتنمية سلاسل عمليات توليد القيمة بالاستفادة من جوانب القوة والكفاءات المتوفرة لدى الجماعات المنظمة لأصحاب المصلحة الساعين إلى تعزيز القدرة الإنتاجية على الصعيدين القطري والقطاعي. وتسلم المبادرة بأن لهذه السلاسل بُعد جغرافي يمكن أن يكون وطنيا أو إقليميا أو عالميا. وعليه، فقد اختارت كل منطقة دون إقليمية في إطار تلك المبادرة قطاعات معينة لكي توليها الأولية. وكان أمام المناطق دون الإقليمية بوجه عام ثمانية قطاعات تختار من بينها، وهي: تجهيز الأغذية؛ والمنسوجات والملابس؛ والمنتجات المعدنية بما فيها الفلزات؛ والأخشاب والمنتجات الخشبية؛ ومعدات السيارات وتجميعها؛ والمستحضرات الصيدلانية؛ ومواد البناء. وقد اختارت جميع هذه المناطق دون الإقليمية تقريبا قطاعي تجهيز الأغذية والمنسوجات.

٢٣ - والمبادرة عبارة عن جهد تعاوني يتوخى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص على كل صعيد. ومن ثم، فسوف يساهم القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في توفير الموارد من أجل المرفق الأفريقي للقدرات الإنتاجية - وهو آلية التمويل المرومة من أجل المبادرة. وسوف يُمنح المرفق مبلغا مبدئيا قدره ٥ ملايين يورو من صندوق عقد التنمية الصناعية لأفريقيا الملغى. وقد أقرت المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية باعتبارها عنصرا من عناصر الشراكة الجديدة معنيا بالتنمية الصناعية المستدامة وحظيت بتأييد الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢٤ - وكان من بين الإجراءات المكملة الهامة طرح مبادرة الاستثمار الأفريقية في العام الماضي في المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتهدف المبادرة إلى تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار في مختلف أرجاء القارة من خلال عدد من الإجراءات الملموسة التي ستنفذ خلال السنوات القادمة في إطار من الشراكة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفيما يلي مجالات العمل الرئيسية التي تم تحديدها: بناء القدرات في مجال سياسات

الاستثمار، واستعراض التقدم في تعزيز الشفافية والانفتاح في مجال سياسات الاستثمار في مناطق أفريقيا دون الإقليمية، وزيادة مساهمات المؤسسات المتعددة الجنسيات في التنمية المستدامة وتعزيز دور الحكومات الأفريقية، وإجراء استعراضات سياسات استثمار، والمزاوجة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وسيجري تقييم الاحتياجات بالنسبة لمجموعة مختارة من البلدان الشريكة الأفريقية لتقرير إمكانية استفادتها من الاستراتيجيات المدعومة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تعزيز مناخ الاستثمار.

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٢٥ - قطعت عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران شوطا بعيدا إلى الأمام حيث اعتُمد برنامج العمل والنظام الداخلي لفريق الشخصيات البارزة الأفريقي المعني باستعراض الأقران في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في كيغالي، رواندا. وتأسست أمانة مستقلة للآلية. كما تقرر إنشاء صندوق استئماني للآلية سوف يمول أنشطة الفريق والأمانة وأفرقة الاستعراض القطرية. وسوف تمول كل دولة من الدول الأعضاء الاستعراض القطري الخاص بها. وتعهد العديد من البلدان الأفريقية بتقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني ومن المتوقع من كل دولة عضو مشاركة أن تقدم حدا أدنى من التبرعات من أجل تمويل الآلية. وكلا العملين، إذا نظر إليهما معا، خطوة هامة جديرة بالترحيب في تعزيز مبدأ امتلاك زمام الآلية والالتزامات المالية اللازمة لها.

٢٦ - وارتفع عدد البلدان التي انضمت إلى الآلية إلى ٢٣ بلدا، هي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، وملاوي، ومالي، ومصر، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا. وتؤكد الزيادة في عدد البلدان المنضمة إليها الجاذبية المتزايدة لنهجها الطوعي ولإحساس البلدان الأفريقية بأنها تملكها وأن زمامها بيدها. وقد اتفق على جدول لاستعراضات الأقران التي ستجريها البلدان المشاركة.

٢٧ - وأوفدت الآلية بعثات للدعم إلى غانا في أيار/مايو ٢٠٠٤، وإلى رواندا وموريشيوس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وإلى كينيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتمثل بعثات الدعم طورا تمهيديا لعملية الاستعراض القطري التي يقوم خلالها أعضاء فريق الاستعراض، بمساعدة أمانة الآلية والمؤسسات الاستراتيجية الشريكة للشراكة الجديدة وهي (الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بتقييم استعداد البلد وقدرته على المشاركة في عملية استعراض الأقران الأفريقية، وبالأخص على إجراء تقييم ذاتي وإعداد برنامج عمل وطني. كما تقوم البعثات بالتأكد من متانة أدوات

عمل الآلية، بما في ذلك درجة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية الوطنية. وبعد انتهاء بعثات الدعم من عملها، يتوقع من كل بلد مشارك أن يجري تقييما ذاتيا بهدف إعداد برنامج عمل وطني مبدئي. والتقييم القطري الذاتي هو المرحلة الأولى من المراحل الخمس لعملية استعراض الأقران. وتتبعها زيارة لإجراء استعراض قطري يقوم بها الفريق الذي سيقوم عندئذ بإعداد تقرير استعراضي قطري. والهدف العام من الاستعراض القطري، وبوجه أعم عملية استعراض الأقران ذاتها، هو مساعدة البلدان على تحديد مواطن الضعف في المؤسسات والسياسات العامة والقدرات واقتراح تدابير تصحيحية لها والتماس الدعم من أجل تنفيذها.

مسائل أخرى تتعلق بالسياسة العامة والمؤسسات

تعميم المنظور الجنساني في تنفيذ الشراكة الجديدة

٢٨ - يقصد بتعميم المنظور الجنساني مراعاة البُعد الجنساني في شتى قطاعات التنمية. وقد بُذل جهد كبير في دمج البعد الجنساني في تخطيط وتنفيذ مختلف جوانب الشراكة الجديدة. وتم إدماج منظور جنساني في القطاعات الموضوعية ذات الأولوية، ولا تزال المرأة تشارك بصورة فعالة في هياكل الإدارة الإقليمية للشراكة الجديدة، وشاركت هيئات صنع القرار الوطنية المتعلقة بتنفيذ برامج الشراكة الجديدة. ويتألف فريق الشخصيات البارزة الأفريقي لاستعراض الأقران، وهو من هياكل الإدارة الهامة في الشراكة الجديدة، من سبعة أعضاء، منهم ثلاث سيدات، تتولى إحداهن رئاسة الفريق، وأربعة رجال. كما أن بعض السيدات ممن يشغلن مناصب رفيعة يمثلن حكوماتهن في اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة ويشاركن في اجتماعات لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة التابعة لرؤساء الدول والحكومات. وتشغل المرأة أيضا مناصب عليا في أمانة الشراكة الجديدة. وقد جد مؤخرا تطوران أكملا إلى حد بعيد مشاركة المرأة الفعالة والرفيعة المستوى في هيكل إدارة الشراكة الجديدة، أولهما هو التوازن التام بين الجنسين في تكوين مفوضي الاتحاد الأفريقي. والثاني هو الإعلان المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويلزم الإعلان الحكومات الأفريقية بتنفيذ المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني.

٢٩ - أما على الصعيد الوطني، تشغل المرأة مناصب إدارية عليا في معظم مراكز التنسيق الوطنية للشراكة الجديدة، مما يمكنها من المساهمة في تنسيق وتنفيذ سياسات وبرامج الشراكة الجديدة. ومما يتسم بالأهمية أيضا أن المرأة تشغل مناصب صنع القرار كوزيرة ونائبة وزير ومستشارة ووكيلة وزارة ومديرة عامة في وزارات أو إدارات كوزارات المالية والتخطيط والزراعة والنقل والتعليم والصحة، وكلها مجالات رئيسية في تنفيذ الشراكة الجديدة.

دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة

٣٠ - من المسلم به بوجه عام أن المشاركة الإيجابية للجماعات الاقتصادية الإقليمية مقوم أساسي لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة. وسعيا لتعزيز تلك المشاركة، عقد رئيس لجنة التنفيذ اجتماعا لجميع الرؤساء التنفيذيين للجماعات الاقتصادية الإقليمية في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لبحث دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ المشاريع. ومن المقرر عقد اجتماع للمتابعة يتيح للجماعات تشاطر المعلومات والتجارب حول ممارساتها ونهجها الراهنة في التنفيذ. ولقد كانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بمساعدة مصرف التنمية الأفريقي، أداة هامة في اقتراح المشاريع لخطة العمل القصيرة الأجل لتنمية الهياكل الأساسية.

إدماج الشراكة الجديدة في مفوضية الاتحاد الأفريقي

٣١ - الشراكة الجديدة برنامج تابع للاتحاد الأفريقي. وكانت قد اعتمدت أيضا كبرنامج تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، في عام ٢٠٠١. ومن ثم، فإن مسألة دمج الشراكة الجديدة في الاتحاد الأفريقي مسألة لا تتعلق بالسياسات والتكامل الوظيفي، التي هي قضية محسومة، بقدر ما ترتبط بالترتيب المؤسسي لإدارة عملية الشراكة الجديدة في إطار الهياكل القائمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وأمانة الشراكة الجديدة هي الآن جزء لا يتجزأ من الاتحاد الأفريقي وسوف تدمج تدريجيا في هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

التحديات والمعوقات

٣٢ - من واقع تخصيص اعتمادات مالية لأولويات مختارة للشراكة الجديدة، لم تكتف البلدان الأفريقية بإبراز أهمية تلك القطاعات فحسب، بل جسدت أيضا مبدأ الملكية بصورة عملية من خلال تقديم التزامات مالية كافية. غير أن الكثير من البلدان يواجه قيودا مالية شديدة في الأجلين القريب والمتوسط، مما يشير إلى ضرورة توفير دعم خارجي لتحقيق الأهداف المحددة للإنفاق على أولويات الشراكة الجديدة. وثمة معوقات أخرى تعرقل التقدم في قطاعات محددة. ففي قطاع الهياكل الأساسية على سبيل المثال، يواجه التنفيذ مشاكل طول دورة إقرار المشاريع لدى المؤسسات الشريكة، وقلة الموارد الممنوحة لإعداد المشاريع، والقيود الشديدة التي تحجم القدرة التقنية على الصعيد الوطني وفي الجماعات الاقتصادية الإقليمية. أما الزراعة، فما زالت تواجه مشاكل عدة بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. ولن يتمكن الكثير من البلدان من بلوغ هدف تخصيص ١٠ في المائة من موارد ميزانياتها للزراعة في السنوات الخمس القادمة، لأسباب ليس أقلها ضيق

إطار الإنفاق المتوسط الأجل. ومازالت خدمات الإرشاد الزراعي، التي تمثل مقوما حاسما بشدة لنشر المعارف والممارسات الجديدة، تعاني من نقص التمويل والافتقار إلى الكتلة الحرجة من الخبرات التقنية. ومما يزيد الطين بلة، انخفاض نصيب المعونة المخصصة للزراعة على الصعيد العالمي وفي أفريقيا. ويعاني القطاع الصحي من أزمة مزدوجة في الموارد البشرية، فمن ناحية، يهاجر بعض المهنيين من ذوي المؤهلات التدريبية الرفيعة إلى البلدان المتقدمة النمو، ومن ناحية أخرى، فإن المهنيين الصحيين، الذين يتصدرون الصف الأول في توفير الرعاية والعلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) يسقطون هم أنفسهم ضحايا للوباء، مما يزيد من العوائق التي تعرقل توفير قسط كاف من الرعاية الطبية التي تمس إليها الحاجة. كما يعاني قطاع التعليم بدرجات متفاوتة في بعض البلدان من نقص حاد في المهنيين لأسباب مماثلة تقريبا للمشار إليها في القطاع الصحي. وعلاوة على ذلك، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مطالبة بأن تنهض بدور هام في تنفيذ الشراكة الجديدة. وهي مقيدة من حيث الموارد المالية وبحاجة إلى المساعدة من أجل بناء قدراتها.

ثالثا – استجابة المجتمع الدولي

تعزيز الشراكة من أجل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٣ – شهد العام المنصرم سلسلة من الإجراءات الدولية التي قد تفيد في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فقد تم إنشاء منتدى الشراكة الخاص بأفريقيا لتعميق الحوار في السياسات الداعمة لتنمية أفريقيا. ويضم المنتدى ممثلي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تقدم معونة إلى أفريقيا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أو أكثر، والمؤسسات المتعددة الأطراف، وممثلي البلدان العشرين التي تتمتع بعضوية لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي. وقد ترأس الرئيس الفرنسي الاجتماع الافتتاحي للمنتدى في باريس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وترأس رئيس جمهورية موزامبيق الاجتماع الثاني للمنتدى في مابوتو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٣٤ – وأنشأ رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في شباط/فبراير ٢٠٠٤، لجنة لأفريقيا. وستقوم اللجنة بإجراء تقييم شامل للوضع في أفريقيا والسياسات المتعلقة بأفريقيا وتقدم تقريرها في عام ٢٠٠٥. وتسعى اللجنة لحفز المزيد من الدعم لخطة عمل أفريقيا لمجموعة البلدان الثمانية، وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد دعت مؤسسة تحديات الألفية التي أنشأتها حكومة الولايات المتحدة، ١٦ بلدا من

البلدان المؤهلة، ومن بينها ثمانية بلدان أفريقية، لتقديم طلبات للحصول على المعونة من حساب تحديات الألفية. وقد أختيرت هذه البلدان على أساس أداءها في ثلاثة فئات مؤشرات عامة هي تشجيع الحرية الاقتصادية والاستثمار في الإنسان والحكم العادل. وتشمل البلدان الأفريقية الثمانية التي دعيت إلى تقديم طلباتها في السنة المالية الحالية بنن، والرأس الأخضر، والسنغال، وغانا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق.

تخفيف أعباء الديون

٣٥ - تمثلت إحدى النتائج التي تمخضت عنها قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقودة في سي آيلند، جيورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، في حزيران/يونيه ٢٠٠١، والتي قد تنتفع منها البلدان الأفريقية، في قرار قادة مجموعة البلدان الثمانية بتمديد مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتوفير التمويل اللازم لإكمال المبادرة، بما في ذلك تحديد الموارد حسب الاقتضاء؛ والنظر في التدابير الكفيلة بزيادة مساعدة البلدان الأفقر على بلوغ القدرة على تحمل ديونها[٢]. وقد يقود هذا إلى زيادة التمويل للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما قد يساهم في مزيد من التخفيف بالنسبة لبعض المستفيدين حاليا وتوسيع نطاق التخفيف إلى البلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة القرار. وتشمل البلدان الأفريقية التي تنتمي إلى هذه الفئة الأخيرة بوروندي وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو والسودان والصومال وكوت ديفوار وليبريا (وصلت نقطة القرار في ظل المبادرة الأصلية ولكنها لم تصل هذه النقطة بعد في ظل المبادرة المعززة). وفي إطار الترتيبات القائمة، فإن ٢٣ بلدا من بين البلدان السبعة والعشرين التي تأهلت لتخفيف الديون في سياق مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هي بلدان أفريقية. وتشمل هذه البلدان ١١ بلدا أفريقيا من البلدان التي وصلت نقطة الاكتمال وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية تترانيا المتحدة، والسنغال، وغانا، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر؛ و ١٢ بلدا وصلت نقطة القرار وهي: تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، ومدغشقر، وملاوي.

٣٦ - وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الوصول إلى نقطة الاكتمال لم يحقق ذلك الأمل الكبير المرجو في بلوغ القدرة على تحمل الديون. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن حجم التخفيف الذي يحتاجه البلد المعني للوصول إلى مستوى القدرة على تحمل الديون كان قائما على افتراضات ثبت أنها مفرطة في التفاؤل بشأن مستويات النمو والصادرات. وعلاوة على ذلك لم تدرج تكاليف الواردات الأعلى من المتوقع، النفط

على سبيل المثال، في تحليل القدرة على تحمل الديون. وهناك حاليا دعوة متزايدة إلى اعتماد إطار جديد للقدرة على تحمل الديون، يضع في الاعتبار، بالإضافة إلى الافتراضات المناسبة بشأن إسقاطات الصادرات والنمو، عوامل مثل ضيق فرص الحصول على الائتمانات الدولية الطارئة بشروط ميسرة، وإدراج تأثير خدمة الديون بشكل أوضح على احتياجات التمويل اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا الحد من الفقر.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يتضح بشكل متزايد أن البلدان الخارجة لتوها من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تكون قدراتها محدودة للغاية على استئناف الاقتراض من الخارج، حتى ولو بشروط ميسرة للغاية، وأنها بالتالي سوف تحتاج إلى قدر أكبر من التمويل على أساس المنح من شركائها في التنمية. وهذا ما ينعكس في المفاوضات الجارية حاليا بشأن العملية الرابعة عشرة لإعادة تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، وعلى تقديم المعونات بصفة أعم.

٣٨ - وهناك إطار جديد لتقييمات القدرة على تحمل الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض ينظر فيه حاليا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد يتصدى هذا الإطار الجديد لمعالجة بعض أوجه القصور الحالية، ولكنه لن يكون مربوطا بتنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا يقصد أن يكون له أي تأثير على تنفيذ المبادرة نظرا لأن تركيزه سوف ينصب على الاقتراض في المستقبل. وحتى الآن، لم تستفد البلدان الأفريقية غير المشمولة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعد من الإطار الجديد للسياسات، المعروف أيضا باسم ''نهج إيفيان'' الذي اعتمده نادي باريس للدائنين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويرمي الإطار الجديد إلى زيادة المرونة في التعامل مع أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية وكذا إلى زيادة الاستعداد لتخفيض ديون البلدان التي تواجه خطر الإعسار أو التي تبدو عليها علامات الإعسار.

٣٩ - وفي الوقت ذاته، قدم العديد من البلدان المتقدمة النمو منحا لتخفيف الديون بأشكال متنوعة، شملت إلغاء الديون. ففي الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٣، شطب الاتحاد الروسي ديونا على بلدان أفريقية بلغت ١١,٣ بليون دولار، ووقع خلال عام ٢٠٠٣ اتفاقات حكومية دولية لتسوية ديون مع خمسة بلدان أفريقية. وقدمت فرنسا منحا في شكل إلغاء ديون لـ ١٩ بلدا في إطار عقودها لتخفيف الديون وللتنمية. وقد بلغت الديون التي شطبتها فرنسا على البلدان الأفريقية في عام ٢٠٠٣، مبلغ ١,٧١٧ بليون يورو خصص منها ٩١,٤ مليون يورو لبلدان شمال أفريقيا و ١,٦٢٥ بليون يورو لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقدمت المملكة المتحدة منحا في صورة شطب كامل لديون ١٠

بلدان أفريقية وصلت إلى نقطة اكتمال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وتنوي تخفيض ديون ستة بلدان أخرى عندما تصل إلى نقطة الاكتمال. وساهمت البرتغال في تخفيف أعباء ديون موزامبيق وسان تومي وبرينسيبي واتفقت مع أنغولا في عام ٢٠٠٣ على بروتوكول لتخفيف الديون. ومنذ إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠٠١، منحت إيطاليا إلغاء ديون ٢٠ بلدا أفريقيا ووقعت اتفاقات ثنائية لإعادة جدولة الديون مع ستة بلدان أفريقية. كما قدم الصندوق الكويتي مساهمة تمثلت في تخفيف أعباء ديون خارجية لـ ١٢ بلدا أفريقيا في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتم تخفيض الديون المستحقة للصندوق من هذه البلدان بإعادة جدولتها على مدى فترة ٤٠ عاما مع فترة سماح مدتها ١٦ سنة. وشطبت فنلندا الجزء الرئيسي (يزيد مجموعه على ١٦٠ مليون يورو) من القروض الإنمائية الثنائية/المتعددة الأطراف التي سبق أن منحتها. وقرر البرلمان الفنلندي التنازل عن سداد قروض إنمائية لثلاثة بلدان أفريقية وفي عام ٢٠٠٣، شطبت فنلندا قروض معونات إنمائية ثنائية بلغ مجموعها ٣٤,٨ مليون يورو. وفي عام ١٩٩٨، أعلنت أيرلندا عن مجموعة لتخفيف الديون بقيمة ٤٠ مليون يورو في شكل مساهمات في صناديق الديون المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفي صناديق وطنية لتخفيف الديون في كل من جمهورية تترانيا المتحدة وموزامبيق، ودفعت، في عام ٢٠٠١، مبلغا إضافيا قدره ٥,٧١٥ ملايين يورو إلى البنك الدولي لتخفيف ديون إثيوبيا. وفي عام ٢٠٠٤، وفي إطار مبادرة الديون الكندية، أضافت الحكومة الكندية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قائمة البلدان المستفيدة من قرار كندا بوقف دفع الديون المستحقة لها، ليرتفع بذلك مجموع عدد البلدان المستفيدة من المبادرة الكندية للديون إلى ١٣ بلدا. وقد تلقت ستة بلدان، أربعة منها من أفريقيا وهي إثيوبيا، وبنن، وجمهورية تترانيا المتحدة، والسنغال، أو على وشك أن تتلقى منحا بإلغاء كامل لديونها البالغة نحو ١٠٠ مليون دولار.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٠ - وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٢ إلى مبلغ ٢٢,٢٣ بليون دولار[٣]. وتوضح البيانات الأولية أن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زادت مساعداتها الإنمائية الرسمية بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيم الفعلية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤[٤]. وإذا استخدم ذلك المعدل للنمو في تقدير المساعدات الإنمائية الرسمية في أفريقيا يكون الحاصل تدفقا في المساعدات الإنمائية الرسمية يبلغ نحو ٢٣,٠٩ بليون دولار لعام ٢٠٠٣[٥]. وقبل انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود

في مونتيري، بالمكسيك، عام ٢٠٠٢ ومنذ ذلك المؤتمر، أوضحت دراسات عديدة أن أفريقيا سوف تحتاج لنحو نصف المساعدات الإنمائية الرسمية الإضافية المقدرة بـ ٥٠ بليون دولار فوق مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠١، المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وحتى مع ذلك، لم تتضمن هذه الدراسات صراحة احتياجات التمويل اللازمة لبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية في المنطقة، مما يشير إلى أنه ستكون هناك حاجة لقدر أكبر من موارد المساعدات الإنمائية الرسمية. وتعد التعهدات التي أعلنها شركاء أفريقيا من البلدان المتقدمة النمو بتقديم مساعدات إنمائية رسمية إضافية لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خطوة لا شك في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى مضاعفة الجهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية تتضح من الاحتياجات الهائلة للتمويل التي أبرزتها مختلف الدراسات، ومن واقع أن تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وهي ٥٠ بلدا منها ٣٤ من أفريقيا، لا يزال أقل من النسبة التي تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المتفق على تخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا.

٤١ - ولا تزال هناك حاجة ملحة ومستمرة لتحسين نوعية وفعالية المساعدة المقدمة لبلدان المنطقة. ويتسم ذلك بأهمية بالغة ولا سيما بالنظر إلى الشواهد الماثلة على أن البلدان الأفريقية لا تزال مثقلة بإجراءات الإبلاغ والإجراءات الإدارية والمالية المعقدة التي يطلبها المانحون[٦]. ولحسن الطالع، هناك عدد متزايد من الجهود التي تتناول مسألة تنسيق وتبسيط المعونة فضلا عن تحسين فعاليتها بوجه عام، على نحو يوضحه إعلان روما المعني بالتنسيق واعتماد خطة العمل المعنية بإدارة التنمية من أجل إحراز النتائج، في مراكش، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والعمل الذي تضطلع به حاليا أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل الاستعراض المشترك بشأن فعالية التنمية.

٤٢ - ومع تنامي الإدراك بأن ضعف القدرات المؤسسية والتقنية في البلدان الأفريقية يشكل عائقا أمام تعزيز النمو والحد من الفقر، فقد تزايدت الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة من أجل توجيه المساعدات لبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، قدمت فرنسا مساعدات لبناء القدرات في مجال التجارة، إلى العديد من البلدان الأفريقية مباشرة، وعبر مساهمتها في الإطار المتكامل وفي البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نموا

وإلى بلدان أفريقية أخرى. وساهمت السويد بـ ١٢ مليون كورونة سويدية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لبناء القدرات في غرب أفريقيا من أجل المفاوضات التجارية الإقليمية والدولية ونحو ١,٦٧ مليون كورونة لإنشاء أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويجري حاليا النظر في تقديم مساهمة جديدة مشتركة مع النرويج لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقررت فرنسا تقديم تبرع إلى الصندوق الاستئماني المنشأ للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. كما تم توقيع اتفاق بين الوكالة الفرنسية للتنمية ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي لإنشاء صندوق برأسمال قدرة ٢,٨ مليون يورو لتقييم وإعداد مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وساهمت أيرلندا بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ يورو للمساعدة على تعزيز القدرة المؤسسية لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتبرعت جمهورية كوريا بفرص تدريب في ميادين متنوعة لمتدربين من أفريقيا. وقدم مركز ماشاف الإسرائيلي للتعاون الدولي الرسمي لما وراء البحار تدريبا لخبراء أفريقيين في مجموعة من الدورات الدراسية في ميدان الاقتصاد وفي إدارة القطاع العام.

التجارة

٤٣ - كان فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حدثا مؤشرا على التعثر في إحراز تقدم في سياسات ومفاوضات التجارة الدولية حول العديد من المجالات التي تحظى باهتمام أفريقيا. غير أن الأمل تجدد مع الاتفاق الإطاري للمفاوضات الذي تم مؤخرا لجولة الدوحة للتنمية. ومن بين العناصر المهمة في هذا الاتفاق التزام البلدان المتقدمة النمو بإيقاف إعانات الصادرات الزراعية (في تاريخ لم يحدد بعد)، وتقليل أشكال الدعم الزراعي المحلي المخل بالتجارة، والشروع في مفاوضات لتخفيض الإعانات المالية للقطن وإلغاء الحواجز الأخرى أمام تجارة القطن، وإجراؤها بصورة مستقلة في إطار المحادثات الزراعية الشاملة.

٤٤ - بيد أن أمام البلدان الأفريقية عموما فرصة الاستفادة القصوى من التحرير الذي يشمل إجراء الإصلاحات الضرورية الملحة في التجارة في القطاع الزراعي وبخاصة إلغاء الإعانات المالية الزراعية المخلة بالتجارة وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية والتعريفات التصاعدية بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية سواء كانت معالجة أو شبه معالجة[٧]. ومع ذلك فإن تأثير التحرير على فرادى البلدان الأفريقية يتفاوت تفاوتا كبيرا من

بلد إلى آخر تبعا لاختلاف التكاليف المتكبدة والفوائد المجنية من نظم التجارة الراهنة. والغياب الملحوظ للمبادرات الدولية بشأن السلع الأساسية التي تعتمد عليها البلدان الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نموا، في جزء كبير من إيرادات صادراتها لا يزال أمرا يدعو للقلق. وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى زيادة التركيز على السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة عدم استقرار الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

٤٥ - وأدت الإجراءات التي اتخذها العديد من شركاء أفريقيا في التنمية إلى تحقيق نتائج ملموسة. وشملت هذه النتائج توقيع اتفاقات ثنائية بين الصين و ٤٠ بلدا أفريقيا، نصت على منح مركز الدولة الأكثر رعاية على أساس المعاملة بالمثل، وقرار الصين بإعفاء بعض السلع التي تصدرها أقل البلدان نموا في أفريقيا من الجمارك؛ وقرار كندا بتمديد التعريفات الجمركية لأقل البلدان نموا لعشرة أعوام إضافية وذلك بالسماح بدخول المنتجات إلى الأسواق الكندية معفية من الجمارك باستثناء منتجات الألبان والدواجن والبيض؛ وسن قانون يقضي بتمديد قانون النمو والفرص في أفريقيا ويعرف بقانون التعجيل بقانون النمو والفرص في أفريقيا حتى سنة ٢٠١٥.

الاستثمار المباشر الأجنبي

٤٦ - لا تزال تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا في ارتفاع بالرغم من بقاء قيمتها المطلقة وحصتها من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي محدودة. فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا من ١١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، وهي تمثل ٢ في المائة فقط من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي. كما أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا تتركز تركيزا كبيرا في عدد محدود من البلدان، وفي صناعات قليلة في مجالات استخراج الموارد من الأرض، وبالدرجة الأولى النفط والذهب والألمونيوم. ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا بمجموعة متنوعة من تدابير السياسة العامة ومنها توفير التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع إبرام اتفاقات لتجنُّب الازدواج الضريبي، وتعزيز الجهود المبذولة لبناء القدرات في مجال إعداد المشاريع، وتيسير تطوير الهياكل الأساسية ودعم إنشاء أسواق للأوراق المالية أو تعزيز تنظيمها. وقدم عدد من البلدان الصناعية الدعم في كثير من هذه المجالات. فعلى سبيل المثال، ساهمت كندا بمبلغ ١٠ ملايين دولار كندي وساهمت الدانمرك بـ ٥ ملايين كورونة دانمركية لمرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الذي أُنشئ في مصرف التنمية الأفريقي. وقدمت المملكة المتحدة دعما بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لعمل صندوق الهياكل الأساسية الناشئة لأفريقيا. وقد وقَّعت الصين، حتى آذار/مارس ٢٠٠٤، اتفاقات ثنائية مع ٢٤ بلدا أفريقيا لتشجيع وضمان الاستثمارات، ووقَّعت اتفاقات لتجنُّب الازدواج الضريبي مع ثمانية بلدان أخرى. وأنفقت اليابان، في غضون السنوات الخمس الماضية، ما يزيد على ٢,٥ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه. وقد خصص، من أصل ذلك المبلغ نحو ١,٠٦ بليون دولار للهياكل الأساسية في عام ٢٠٠٣.

٤٧ - وقدمت فرنسا دعما ماليا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء آلية تنظيم إقليمية في إطار مشروع شبكة تبادل الطاقة الكهربائية لغرب أفريقيا، وإنشاء مرفق ضمانات يوفِّر العديد من وسائل تغطية المخاطر من أجل دعم التكامل المالي وتحسين مناخ الاستثمار وبناء القدرات في بلدان الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا. وظل البرنامج الأيسلندي لتنمية الأعمال، الذي يشجع تكوين الشراكات/المشاريع المشتركة مع شركات في البلدان النامية، يولي تركيزا خاصا لأفريقيا ويشارك بشكل نشط في أعمال بأوغندا. وللدانمرك برنامج شامل لدعم القطاع الخاص يتضمن عنصرا أساسيا للتجارة والاستثمار ويضطلع بدور نشط في بعض البلدان الأفريقية. وأبرمت البرتغال اتفاقات ازدواج ضريبي مع كل من أنغولا وموزامبيق والرأس الأخضر وذلك من أجل تشجيع التجارة الثنائية والاستثمار.

التعاون بين بلدان الجنوب

٤٨ - هناك إدراك متزايد لأن التعاون بين بلدان الجنوب كعنصر هام يكمل التعاون الدولي الإنمائي، يمكن أن يضطلع بدور في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد أكدت الجمعية العامة، في قراريها المتعلقين بتقديم الدعم الدولي إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على ضرورة تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب. وكان من التطورات المهمة التي حدثت مؤخرا بدء الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وذلك لتوسيع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب، في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكان الهدف من تلك المفاوضات هو تشجيع انضمام مزيد من البلدان النامية لمفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية الذي يضم حاليا ٤٣ بلدا. ويوجد حاليا ثلاثة عشر بلدا أفريقيا في عضوية النظام العالمي للأفضليات التجارية. وهناك التزام بأن تعمل الجولة الثالثة لاستنباط تدابير تفضيلية ملموسة لصالح المشاركين من أقل البلدان نموا.

٤٩ - وخلال العام المنصرم، قدمت بلدان عدة من مناطق نامية أخرى مساعدات تقنية للبلدان الأفريقية. فباكستان تدير برنامجا خاصا للمساعدة التقنية لأفريقيا (الفريق الاستشاري العلمي والتقني - أفريقيا)، تقدم في إطاره التدريب للدبلوماسيين الأفارقة. وقدمت إندونيسيا، في عام ٢٠٠٣، برنامجا للتعاون التقني، لـ ١١ بلدا أفريقيا (إثيوبيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وناميبيا، ونيجيريا). وفي إطار متابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية (المؤتمر التحضيري لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا) تم تنظيم منتدى آسيا وأفريقيا للأعمال ومنتدى آسيا وأفريقيا المشترك للقطاعين العام والخاص وذلك كجزء من العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للتعاون الآسيوي الأفريقي للتجارة والاستثمار المزمع عقده في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

التحديات والمعوقات

٥٠ - هناك تحد أساسي في مجال السياسة العامة أمام الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتمثل في تحقيق تماسك في الإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة. ومسألة تماسك السياسات العامة لا تحظى حتى الآن باهتمام رئيسي في تقديم المساعدة إلى أفريقيا. ومما يلفت النظر إلى ضرورة تماسك السياسات العامة في المساعدة الدولية المقدمة لأفريقيا، انعدام أوجه التكامل بين الديون والمعونة والسياسات التجارية تجاه أفريقيا. فعلى سبيل المثال كانت المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، طوال فترة تمتد لأكثر من ٢٠ سنة ماضية، تكاد تعادل خدمة الديون (انظر الجدول ٢ من المرفق). وهناك أمثلة أخرى لانعدام التماسك تتمثل في التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك في التجارة وتخفيف أعباء الديون. ولقرابة ربع قرن ابتداء من عام ١٩٧٠، أدى التدهور المريع في حصة أفريقيا في السوق إلى فقد إيرادات تقدر بـ ٧٠ بليون دولار سنويا أي ما يقارب خمسة أضعاف متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية لأفريقيا[٨]. وفضلا عن ذلك، فإن الانخفاض الحاد في أسعار الصادرات الرئيسية من السلع الأساسية يفسر تدهور صافي القيمة الحالية للنسب بين الديون والصادرات مقارنة بالنسب المقدرة في نقطة القرار في عام ٢٠٠١. فمن أصل البلدان الـ ١٥ الفقيرة المثقلة بالديون كان ١٣ منها من أفريقيا[٩]. ومن المنتظر أن يشكل تحسين تماسك السياسات العامة حلقة إيجابية في دورة زيادة المعونة وفعاليتها وإصلاح السياسات التجارية وتخفيف أعباء الديون من جانب البلدان المتقدمة النمو تجاه أفريقيا. وتشمل التطورات المشجعة الإيجابية في مجال تطوير تماسك السياسات العامة، التشريع الوطني الذي سنّته السويد بشأن السياسة الإنمائية العالمية المتكاملة الذي يدعو إلى أن تكون سياساتها في

مجالات التجارة والمعونة والزراعة والهجرة والأمن والسياسات الأخرى متوافقة مع هدف الحد من الفقر والتنمية المستدامة بالإضافة إلى قيام الدانمرك والسويد وهولندا بإصدار التقارير عن التقدم الذي أحرزته في بلوغ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويسعى عدد من البلدان الأخرى المتقدمة النمو لإعداد تقارير عن الهدف ٨.

رابعا – الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٥١ – تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، أنشأ الأمين العام فريقا استشاريا يتكون من ١٣ عضوا لمساعدته على رصد الدعم الدولي المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسيضطلع الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باستعراض وتقييم نطاق الدعم الدولي المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومدى كفايته، وإجراء حوار مع شركاء أفريقيا في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم بهدف تعزيز الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقديم توصيات إلى الأمين العام عن الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الدعم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥٢ – تُعد منظومة الأمم المتحدة إحدى أهم ركائز الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد اتسع طابع هذا الدعم ونطاقه خلال العام المنصرم. ويستند هذا الفرع إلى المعلومات المقدمة في تقرير مفصل للأمين العام (E/AC.51/2004/6) تم إعداده للدورة الرابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، ويتضمن استكمالا لهذه المعلومات. ويشمل الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة أنشطة متنوعة تضم المساعدة التقنية للتنمية المؤسسية، وبناء القدرات، ووضع المشاريع، وتعبئة الموارد والدعوة. وقد وضع اجتماع المشاورات الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا مجموعات موضوعات رئيسية لكل مجال من مجالات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قيادة اجتماع المشاورات الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة.

٥٣ – وما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تدعم بشكل نشط تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. فقد ساعدت على وضع بعض المدونات والمعايير للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتقدم بيانات قطرية عن الجوانب الاقتصادية وأساليب الإدارة إلى أمانة الآلية، وشاركت في بعثات الدعم المرسلة من أمانة الآلية. وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونا وثيقا مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، وخاصة مع مصرف التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في دعم تطوير عناصر الهياكل

الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا يزال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، في توسيع البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية الدولية ليشمل ١٦ بلدا أفريقيا، لهدف أساسي هو بناء القدرات الوطنية للمفاوضات التجارية وتنمية التجارة. ويقوم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بدعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوسائل أهمها الدعوة وتطوير الهياكل الأساسية وتعبئة الموارد في ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وتدعم منظمة التجارة العالمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق الأنشطة التي تضطلع بها في مجال المساعدة التقنية. وتهدف استراتيجيتها للمساعدة التقنية في أفريقيا إلى دعم الإصلاحات التجارية والاقتصادية في أفريقيا وعملية إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا تزال أمانة منظمة التجارة العالمية تولي الأولوية في خططها للمساعدة التقنية السنوية، لتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا، ومعظمها بلدان أفريقية.

٥٤ - وخصصت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدات تقنية ومالية لوضع برامج وطنية متوسطة الأجل واستثمارات سريعة العائد ومقبولة مصرفيا، في ٤٩ بلدا أفريقيا، أنفقت عليها نحو ٧ ملايين دولار. وعمل برنامج الغذاء العالمي على مساعدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في وضع استراتيجية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها وذلك في إطار مذكرة تفاهم بين برنامج الغذاء العالمي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التعاون في دراسة النُظم المحلية للاحتياطيات الغذائية في البلدان الأفريقية، وبناء القدرات اللازمة لتخطيط وتوزيع الأغذية على الصعيد الوطني، وتوجيه الغذاء للأطفال عن طريق برامج التغذية المدرسية، وبناء القدرات على الصعيد دون الإقليمي لتخفيف آثار الكوارث الغذائية والتصدي لها. وقد زود الصندوق الدولي للتنمية الزراعية البلدان الأفريقية، حتى نهاية عام ٢٠٠٣، بقروض بلغت جملتها قرابة الـ ٣,٦ بلايين دولار، لتمويل ٣١٧ مشروعا في ٥١ بلدا. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان هناك ٩٧ مشروعا، من أصل ١٩٩ مشروعا يدعمها الصندوق في العالم، يجري تنفيذها في أفريقيا، ويمثل ٤٧ في المائة من إجمالي التمويل الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا.

٥٥ - ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تطوير برنامج المدن للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الموضوع خصيصا لزيادة التعاون بين بلدان الجنوب لمواجهة تحديات التنمية الحضرية والريفية. ويهدف البرنامج إلى الحد من الفقر في المراكز الحضرية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز المشاورات على الصعيد دون

الإقليمي كوسيلة لتشجيع التعاون والعمل المشترك مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز أنشطة الدعوة والإعلام لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ودعم تطوير السياسات البيئية في البلدان الأفريقية وتعبئة الموارد لخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال البيئة. وتعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشكل وثيق مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تشجيع البرمجة المشتركة على الصعيدين دون الإقليمي والمحلي لمكافحة التصحر ولدعم تعزيز استدامة التنمية الزراعية والاقتصادية. وتقوم منظمة العمل الدولية بمساعدة الاتحاد الأفريقي على الإعداد لمؤتمر القمة المعني بالعمالة والفقر في أفريقيا المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يعمل مؤتمر القمة على بذل جهد جاد يرمي إلى تحقيق قدر أكبر من التوافق بين السياسات الوطنية بهدف الارتقاء بكمية ونوعية العمل وتطوير المشاريع في البلدان الأفريقية.

٥٦ - وما برحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تقدم الدعم للبلدان الأفريقية في بناء القدرات في مجالات الإدارة العامة والحكم وتنمية الموارد البشرية. وتدعم الإدارة كذلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطاقة، بما في ذلك وضع خطط رئيسية للمياه وإمدادات المياه للأرياف وإيجاد حلول لتجديد الطاقة، فضلا عن المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة. وتدعم إدارة عمليات حفظ السلام فرادى البلدان في تحقيق السلام وصونه كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعتبر أفريقيا من المجالات ذات الأولوية للإدارة وتستأثر بأكبر حصة من الموارد المخصصة لها. وما فتئت إدارة الشؤون السياسية، من جانبها، تعمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية لدعم مبادرات السلام ذات القيادة الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، والحوار المشترك بين الأطراف الكونغولية بقيادة الاتحاد الأفريقي، والجهد الأفريقي لعقد مؤتمر للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وعمليات السلام بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الصومال وفي السودان.

٥٧ - وتقوم منظمة الصحة العالمية بدعم البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات وتدخلات صحية تستند إلى المنهجيات والنظم الصحية لمنظمة الصحة العالمية التي ثبت نجاحها في وضع خطط وبرامج صحية سليمة على الصعيد الوطني. كما تقدم العون إلى مختلف البلدان في استخدام خططها وبرامجها الوطنية للتنمية الصحية كأدوات للدعوة في جهودها لتعبئة الموارد. وتعاونت منظمة الصحة العالمية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل وثيق في بدء تنفيذ أنشطة داعمة لإنشاء مكاتب للشؤون الصحية والاجتماعية لدى

الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء، على وضع خطة العمل المعنية بالأسرة الأفريقية. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا الدعم لإعداد وثيقة بعنوان ''الأسرة الأفريقية في الألفية الجديدة: الفرص والتحديات، وقدم دعما تقنيا وماليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد التقرير عن حالة السكان في أفريقيا الذي قدم مؤخرا إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. وما برح برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز يعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي ومع غيره من الشركاء الرئيسيين على وضع سياسة واستراتيجية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تتضمن تفاصيل موقف الاتحاد الأفريقي واستراتيجيته والإجراءات التي يعتزم القيام بها للتخلص من الوباء الذي حل بالقارة بسبب هذا الوباء. وتحقيقا لهذه الغاية يدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز إجراء مشاورة تقنية بين الشركاء الرئيسيين في وقت لاحق من عام ٢٠٠٤. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لوضع إطار استراتيجي لأفريقيا. كما تعمل على دعم المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة التنسيق والتنمية في الجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل بناء قدرات مواردها البشرية على معالجة قضايا الهجرة، مثل إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا وعكس اتجاه هجرة الموظفين الفنيين من البلدان الأفريقية.

٥٨ - لا يزال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مستندا إلى التزام الحكومات الأفريقية بتعزيز دور المرأة في المجتمع يعمل على دعم الجهود المبذولة لتهيئة بيئة تمكينية لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الإدارة السياسية والاقتصادية وذلك بدعم بناء القدرات وتطوير أهلية القيادة للمرأة الأفريقية. ويدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضا تطوير السياسات الجنسانية وتنفيذها عن طريق المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة التنسيق والتنمية في الجنوب الأفريقي. وتدعم مفوضية حقوق الإنسان بنشاط بناء القدرات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والوطني وذلك بتعميم مفاهيم حقوق الإنسان وبإدماج اعتبارات حقوق الإنسان في السياسات على أعلى المستويات. وتعمل المفوضية بالتعاون مع الحكومات وتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على زيادة الوعي المحلي بحقوق الإنسان ورصدها. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدات التقنية والمادية لعدد من البلدان الأفريقية لمساعدة اللاجئين وإعادة إدماج العائدين. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع برنامج أنشطة يرمي إلى تعزيز الانتعاش بعد الصراع وفعالية

الاستجابة لحالات الأزمات الإنسانية. ويركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة عمله في أفريقيا بشكل رئيسي على تنسيق العمليات الإنسانية وحماية المدنيين. ويقوم المكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق مقام منتدى رئيسي للحوار بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجماعة تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي. ووقّع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف تعزيز قدرة الجماعة على إدارة الأزمات الإنسانية والصراعات.

٥٩ - وقدم البنك الدولي مساعدات للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في صياغة برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا وبخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال البيئة. ويعمل البنك الدولي أيضا بشكل وثيق مع مصرف التنمية الأفريقي وشركاء آخرين لوضع خطة عمل قصيرة الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتطوير الهياكل الأساسية، ووافق على تمويل المشاريع المكونة للخطة وللبرنامج المتعدد الأقطار للإنتاجية الزراعية لأفريقيا التابع لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. ويقدم البنك، إجمالا، دعما ماليا سنويا تزيد قيمته على ٣ بلايين دولار إلى البلدان الأفريقية. وأنشأ صندوق النقد الدولي مركزين أفريقيين إقليميين للمساعدة التقنية في غرب وشرق أفريقيا. ويجري تنفيذ برامج تدريب مع شركاء إقليميين ودون إقليميين آخرين على قضايا مثل السياسات النقدية، واللامركزية المالية، وجمع الإحصاءات المالية. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بدور قيادي في دعم وضع العنصر المتعلق بالتنمية الصناعية المستدامة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروف بمبادرة القدرات الإنتاجية الأفريقية، ووضعت ''برامج متكاملة'' عديدة على الأصعدة الوطني والإقليمي والقطاعي لدفع تنفيذ القدرة الإنتاجية. وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فريقا لدعم مبادرة القدرات الإنتاجية الأفريقية لحشد الموارد بصورة جماعية.

٦٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات مالية لأمانتي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وللآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتميلا للمرحلة الابتدائية من عمليات الآلية وقام وفقا لتكليف المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران، بإنشاء صندوق استئماني للتنفيذ لدعم برنامج عمل عملية الآلية. وبالإضافة إلى ذلك بدأت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم المالي والتقني لتنفيذ الآلية ومراكز التنسيق الوطنية التابعة لها. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك دعما ماليا وتقنيا لتمكين الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وخصوصا فيما يتعلق بوضع رؤية ورسالة مفوضية الاتحاد الأفريقي وخطتها الاستراتيجية، ولمديرية السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، بما في ذلك لإنشاء مجلس السلام والأمن. ويركز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على

مساعدة أقل البلدان نموا في أفريقيا، على وضع وتنفيذ المشاريع الإنمائية المحلية ومشاريع التمويل الجزئي. كما يقوم الصندوق بتجريب مشروع الادخار الجزئي الذي يسعى لتعزيز خدمات ادخار عالية الجودة لأفقر الناس في ثلاثة بلدان في شرق أفريقيا.

٦١ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية وكذلك على المستوى الوطني عن طريق اللجان الوطنية لليونسكو وذلك لإدماج ودعم أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق الدعم التقني وتنمية الموارد البشرية. وقدمت اليونسكو المساعدة بوجه خاص إلى أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنقيح خطة عملها الأولية للتعليم ووضعها في صيغتها النهائية. وتقدم اليونسكو الدعم لإجراء حوار مستمر مع البرلمانيين الأفريقيين لدعم وضع السياسات الوطنية حول المواضيع الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما استضافت منتديات تقنية دون إقليمية من أجل إتاحة المجال لتوسيع نطاق دعم السياسات والبرامج في الهياكل الحكومية وهياكل صنع القرار على المستوى الوطني. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشكل أساسي عن طريق تنفيذ برامج تعاون قطرية في جميع البلدان. وتركز برامج التعاون هذه تركيزا خاصا على الصحة والتعليم. وتعد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أحد أهم الشركاء في تحصين الأطفال في جميع أنحاء القارة وفي تعليم البنات في أفريقيا. وفي أعقاب إصدار المنشور المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واليونيسيف بعنوان ''الوجه الجديد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' في عام ٢٠٠٣، ظلت اليونيسيف تعمل بنشاط مع الشركاء الثلاثة ومع فرادى البلدان لتنفيذ الاستراتيجيات التكميلية الواردة في الوثيقة والتي تركز على الاستراتيجيات الرئيسية لإعداد جيل من الأفريقيين أوفر صحة وأفضل تعليما وأكثر استعدادا.

٦٢ - وتدعم المنظمة العالمية للملكية الفكرية حاليا بناء المؤسسات وإذكاء الوعي بشأن نظام الملكية الفكرية في أفريقيا. وقد تعاونت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع المؤسسات الوطنية والإقليمية مثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية، والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، وذلك للترويج للمعارف العملية والخبرات التقنية اللازمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ولتصميم نظم إدارية للملكية الفكرية ولإنشاء مكاتب للملكية الصناعية وحقوق الطبع في العديد من البلدان الأفريقية. وتقوم المنظمة البحرية الدولية بمساعدة البلدان الأفريقية على وضع إجراءات للأمن في البحر والموانئ لضمان خلو الموانئ الأفريقية من التهديدات الأمنية. وقامت بتمويل برنامج التعاون التقني للمنطقة الأفريقية في عام ٢٠٠٣،

وذلك عن طريق جمع الشركاء بين بلدان الجنوب لتنمية الموارد البشرية وحماية الأحياء البحرية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٦٣ - ولا يزال الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ملتزما بتوفير الدعم الكامل للدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذ مشاريع في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك لتمكينها من سد الفجوة الرقمية. وينفذ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية حاليا مشروع المساعدة الأولية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يتم من خلاله تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في وضع مشاريع جديرة بالتمويل المصرفي في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مشاريع الاستطباب عن بعد والتجارة الإلكترونية ووسائل الحكم الإلكترونية. كما يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق المنظمات دون الإقليمية، ويجري حاليا برنامجا متكاملا لتسويق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولا تزال منظمة الطيران المدني الدولي تقدم الدعم إلى البلدان الأفريقية لإعادة هيكلة إدارات طيرانها المدني وتوسيعها وتنظيمها، وذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية. وتتعاون منظمة الطيران المدني الدولي أيضا مع منظمات دون إقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرقي أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتنفيذ مبادرات دون إقليمية مثل برنامجي التطوير التعاوني لتدابير السلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران. وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق برنامجها للتعاون التقني، على دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز بناء القدرات المؤسسية في ميدان العلوم والتكنولوجيا النووية وتعزيز استدامة تطبيق التقنيات النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقدم المساعدة في شكل خبرات وفرص تدريب وإمدادات بالمعدات.

٦٤ - ويقدم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الدعم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق التقارير والدعوة والأعمال التحليلية التي يقوم بها على الصعيد العالمي. وقد اضطلع خلال السنة الماضية بمجموعة من الأنشطة للمساهمة في تعبئة الموارد المالية والتعاون التقني لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأعد عددا من الدراسات من أجل تقاسم الخبرات عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعلى سبيل المساهمة من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في تعبئة الموارد المالية لتنمية أفريقيا وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، عقد المكتب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة تدفقات رؤوس الأموال إلى أفريقيا بعنوان: إمكانيات تمويل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تناول احتياجات التمويل في الأجل الطويل في أفريقيا. كما أصدر المكتب منشورات عن الخبرات في مجال تنفيذ الشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التعاون بين بلدان الجنوب في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: خبرات أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عملية التنمية الوطنية: خبرات ثلاثة بلدان أفريقيا مختارة. ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أيضا العديد من الإحاطات الإعلامية للوفود حول القضايا المواضيعية التي تتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التحديات والمعوقات

٦٥ - بالرغم من التقدم المحرز، تواجه منظومة الأمم المتحدة عددا من التحديات والمعوقات في دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. أولا، يتوقف ازدياد تعهدات منظومة الأمم المتحدة المالية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على مدى ما تتلقاه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من موارد مالية إضافية لهذه البرامج. ثانيا، بينما يطلب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها أن تشرع في زيادة البرمجة المشتركة والمبادرات الجديدة، فإن الافتقار إلى الموارد المالية الإضافية يؤدي إلى تضييق نطاق تلك الأنشطة المشتركة وفرص الاضطلاع بها.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - مع مضي تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قدما، تمس الحاجة إلى تعزيز الشراكة، التي تعمق فيها البلدان الأفريقية التزاماتها بأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويتخذ فيها شركاء التنمية مجموعة من التدابير والإجراءات الموجهة بعناية من أجل إعطاء دفعة كبرى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتتعهد منظومة الأمم المتحدة، كمساهمة منها في هذه العملية، باستخدام آلياتها القائمة للتنسيق على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لتشجيع تماسك الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٧ - أثبتت البلدان الأفريقية عمليا التزامها بدفع عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك بتخصيص اعتمادات مالية لأولويات قطاعية مختارة. وسوف يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها للوصول إلى الأهداف المرسومة في أقرب وقت ممكن. ويتوقف هذا من ناحية على الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية في المقام الأول، ومن ناحية أخرى على وجود بيئة دولية أكثر ملاءمة لأفريقيا.

٦٨ - ويستطيع شركاء أفريقيا في التنمية إعطاء تعبير عملي أوضح لإثبات تأييدهم للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية باتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات مهمة. أولا، تهيئة بيئة دولية تمكينية تدعم النمو والتنمية في أفريقيا؛ ثانيا، تحقيق التماسك الذي تمس إليه

الحاجة في سياسات التجارة والمساعدات والديون، حتى تصبح البلدان الأفريقية مستفيدة استفادة كاملة من الإجراءات الدولية المتخذة في تلك المجالات؛ ثالثا، اتخاذ تدابير ملموسة للتعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك بتخصيص اعتمادات مالية كبيرة لتمويل الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الحواشي

(١) هذا التقدير مقدم من مصرف التنمية الأفريقي – وحدة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

(٢) انظر بيان قادة مجموعة البلدان الثمانية بشأن قدرة البلدان الأفقر على تحمل الديون، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يمكن الاطلاع عليه في http://usinfo.state.gov/ei/Archive/2004/jun/10-625276.html.

(٣) اتضح أن هذا الرقم أعلى بكثير من التقدير الوارد في تقرير السنة الماضية (A/58/254) الذي وضع على أساس نمو المساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٥ في المائة فوق سنة ٢٠٠١.

(٤) انظر (Modest increase in development aid in 2003) ''زيادة معتدلة في المعونة الإنمائية في عام ٢٠٠٣''يمكن الإطلاع عليها في (http://www.oecd.org).

(٥) قد يكون الرقم النهائي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا أدنى من ذلك لأن معدل نمو البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد يكون أدنى من ٣,٩ في المائة، كما أن الرقم الشامل للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ ٦٨,٥ بليون دولار الذي وضع معدل النمو على أساسه ربما يشمل تخفيف أعباء الديون والمساعدات المتصلة بالأمن وأشياء أخرى قد لا تحسب عادة مساعدة جديدة.

(٦) لمناقشة كيف تؤدي مشاريع المعونة وما تفرضه على الحكومات من مطالب إلى إجهاد القدرات الإدارية للحكومات الأفريقية، انظر تجارب توضيحية لبلدان أفريقية مختارة في ''قائمة ترتيب الأغنياء لعام ٢٠٠٤'' في مجلة السياسة الخارجية (أيار/مايو–حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

(٧) أعرب الوزراء الأفارقة في اجتماعين عقدا مؤخرا عن أسفهم لعدم إحراز تقدم في هذه القضايا وحثوا على العمل في هذا الصدد، انظر البيان الوزاري الذي أصدره مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في كمبالا، أوغندا، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتوافق كيغالي بشأن برنامج عمل ما بعد كانكون والدوحة لوزراء التجارة الأفارقة في كيغالي، رواندا، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤. وقد وجه القادة الأفارقة الانتباه أيضا إلى جانب آخر من مشكلة السلع الأساسية وهي تحديدا تأثير السياسات الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي على السلع الأساسية، انظر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ''إعلان بشأن الاستعراض الجاري للسياسات الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (السياسة الزراعية المشتركة) وتأثيرها على التجارة في السلع الأساسية مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي في الجمعية/الاتحاد الأفريقي/المقرر Assembly/AU/Dec1.13(III) المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٨) انظر البنك الدولي ''مذكرة تقدم المنطقة الأفريقية في التجارة (www.world Bank.org/afr/trade/wb-assistance-2003-03pdf).

(٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (٢٠٠٣)، التنمية الاقتصادية في أفريقيا أداء التجارة والاعتماد على السلع الأساسية صفحة ٢٦ (مقتبس من دراسة صندوق النقد الدولي/البنك الدولي).

المرفق

الجدول ١

أهداف الإنفاق على أولويات قطاعية مختارة من أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

القطاع	النسبة المئوية للاعتماد	أساس الاعتماد
الصحة	١٥٪	الميزانية الوطنية
الزراعة	١٠٪	الميزانية الوطنية، تغطى في غضون ٥ سنوات
المياه والصرف الصحي	٥٪	ميزانيات على جميع مستويات الحكومة (الوطنية والمحلية)
العلم والتكنولوجيا	١٪	الناتج المحلي الإجمالي، تغطى في غضون ٥ سنوات

المصادر: بالنسبة للصحة إعلان أبوجا لمؤتمر القمة الأفريقية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، المعتمد في أبوجا، في نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ وبالنسبة للزراعة، إعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، المعتمد في مابوتو، في تموز/يوليه ٢٠٠٣؛ وبالنسبة للمياه، استنتاجات وتوصيات والتزامات المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، المعتمدة في أديس أبابا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ وبالنسبة للعلم والتكنولوجيا، خطة العمل التمهيدية للمؤتمر الوزاري الأول للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعني بالعلم والتكنولوجيا المعقود في جوهانسبرغ، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ – كان الاعتماد المخصص للعلم والتكنولوجيا مستوحى من خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية لأفريقيا، المعتمدة في القمة الاستثنائية الثانية لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٨٠.

الجدول ٢

تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية[أ] وخدمة الديون لأفريقيا

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية لأفريقيا[ب]					
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	٢٥,٥٦	٢١,٩٦	١٥,٧٨	١٦,٦٣	٢٢,٢٣
خدمة ديون أفريقيا على الديون طويلة الأجل[ج]					
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	٢٢,٠٠	٢٠,٣٠	٢٠,٠٠	١٩,٠٠	١٧,٦٠
بما فيها الديون الخاصة من دون ضمانات	٢٣,٠٢	٢٢,٢٤	٢٢,١٤	٢١,٣٩	٢١,٩٣

(أ) يشير هذا إلى خدمة ديون أفريقيا على الديون طويلة الأجل (العامة والخاصة بضمانات والخاصة من دون ضمانات).

(ب) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية شعبة الإحصاء والرصد، مديرية التعاون الإنمائي، حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتبين شعبة الإحصاء والرصد/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، أن الجماهيرية العربية الليبية انتقلت من الجزء الأول إلى الجزء الثاني من قائمة بلدان المساعدة الإنمائية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهذا يعني أن الجماهيرية العربية الليبية مؤهلة من ذلك التاريخ لتلقي المساعدة الرسمية وليس المساعدة الإنمائية الرسمية.

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بناء على حسابات من بيانات البنك الدولي.